المحور الثاني : الإطار المفاهيمي لفلسفة القانون

2- فلسفة القانون وارتباطها بالعلوم الاجتماعية

تنظر الفلسفة إلى القانون كظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب التفاعلية لا يمكن فهمها ولا دراستها إلا في ظل علاقتها بالعلوم الاجتماعية ، بمعنى أنها ترى أن العلوم القانونية ترتبط بالعلوم الاجتماعية من خلال دراستها للإنسان كفرد اجتماعي يتفاعل مع كل المعطيات الاجتماعية ولا ينفصم عنها. ، وبالتالي وفي غياب هذا الإطار ألتناسقي والترابطي الشامل لكل العلوم الاجتماعية يظل القانون عاجزا بمفرده عن تحقيق مبتغاه.

أ- فلسفة القانون وارتباطها بعلم الاجتماع

القانون في أصله ظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تنشأ من العدم ، وبالتالي يشكل المجتمع وبتفاعلاته المختلفة الأرضية الأولى التي يولد فيها القانون وفي هذا المعنى قيل بحق ' أن القانون يوجد بوجود المجتمع '

كما يشكل علم الاجتماع الأداة المعرفية لدراسة المجتمع ومظاهره الإنسانية – والمسمى اصطلاحا ب Sociologie المشتقة من الأصليين اللاتينيين Socius ومعناها الرفيق و Logus ومعناها المعرفة – والذي يساعد علم القانون كرفيق للمعرفة في تدارس سلوكيات الأفراد والجماعات ورسم الأفكار الصادقة عن أحوالهم وتطلعاتهم ، ومن ثمة الوصول إلى الفهم العميق لمختلف الحالات التي يحكمها القانون ومعرفة مبرراتها السوسيولوجية ، فتقرر بشأنها الأحكام المناسبة .

ب- فلسفة القانون وارتباطها بعلم النفس

يعتبر علم النفس أحد الركائز الأساسية والحيوية لعلم القانون من حيث قيامة بالتعرف والكشف عن الحالات النفسية ومختلف الاضطرابات السيكولوجية أو الفيزيولوجية التي قد تصيب الأفراد أو الجماعات والتي قد تكون من أسباب أو دوافع ارتكاب الجرائم والمخالفات في مختلف صورها نتيجة لما يمكن أن تحدثه من حالات القلق أو الغضب أو الخوف أو الإحباط وغيرها من الحالات النفسية المريضة الأخرى، والتي على ضوئها يمكن تفهم شخصية الجاني وملابسات قضيته...

ج- فلسفة القانون وعلاقتها بعلم السياسة

يرتبط علم القانون بعلم السياسة ارتباطا وثيقا إلى درجة أنه لا يمكن أحيانا الفصل بينهما ، وفي هذا المعنى يقال بحق " ليس القانون سوى الإرادة السياسية للدولة "

وبالتالي فإن القوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية تعتبر جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة المتبعة في البلاد وتعبيرا عن اتجاهات السلطة في المجال القانوني والتنظيمي ، ولقد صدق من قال " أن علم السياسة هو فن الممكن وأن علم القانون هو علم الكائن الموجود " إشارة إلى مدى الترابط بينهما وتداخل كل من قواعدهما التقريرية والتقويمية في المجال التطبيقي المعاش

د- فلسفة القانون وعلاقتها بعلم الاقتصاد

يشكل الاقتصاد وبحق أساس الحياة الاجتماعية المعاصرة التي تبنى على العيش الكريم وتلبية مستلزمات الحياة الضرورية ولو في حدها الأدنى ، وبالتالي فإن المجتمع غير القادر على ضمان هذا العيش وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين من مسكن وشغل وتعليم ونقل وصحة ... يبقى مجتمعا فاشلا ويظل متخبطا في المشاكل والصعوبات والمعوقات الاقتصادية والتي من شأنها أن تحدث اضطرابات وسلوكيات قد تصل إلى الجرم والمخالفات ، وما انتشار السرقة والفساد المالي والرشوة وغيرها من الجرائم المرتبطة إلا مولدات الأوضاع المزرية التي يعيشها الفرد والجماعات .

وفي إطار التنظيم القانوني لهذه الظواهر- علاجا أو ردعا - يتدخل القانون بكل ترسانته التشريعية لإيجاد الحلول المناسبة تبعا للأوضاع السائدة والإمكانات المتوفرة والأهداف المنشودة ، وفي سبيل ذلك نجد أن القانون يستفيد من الدراسات الاقتصادية في تقرير الأحكام الملائمة والناجعة تبعا لمتطلبات العدل المجرد والعدالة الاجتماعية والعدالة الإنتاجية والعدالة التوزيعية ، وبما ترسمه السياسة التشريعية الوطنية.

ه- فلسفة القانون وعلاقتها بعلم التاريخ

يعد ارتباط القانون بالتاريخ كارتباط الروح بالجسد لا انفصام بينهما ، وأن القانون كما يقال ' لا يصنع صنعا بل هو كالنبات ينمو تدريجيا ' ، وبالتالي فإن أية دراسة قانونية ناجحة إلا وتقتضى لزوما ملاحظة الماضي ومواكبة تطورات القانون التاريخية عبر الأمكنة والأزمنة بالتعرف على مراحلها وعلى مصادر نشأتها وتطورها ، والإلمام بالعوامل التي أدت إلى تغييرها وبلورتها ، وكذا الوقوف على الأهداف التي كانت تسعى إليها في سياقها التاريخي والأيديولوجي...

3- فلسفة القانون والمناهج القانونية المتبعة

تشير فلسفة القانون إلى أن دراسة الظاهرة القانونية لا يمكن أن تتم بصورة فعالة إلا بالتباع مناهج ترسم الطريق أمام الباحث وتبين له الأهداف المبتغاة ، وتتعدد هذه المناهج وتتنوع بحسب المعايير الثلاثة المعروفة ، أي طبيعة الموضوع المعالج ونوعية الإشكالية المطروحة وكذا الهدف الذي يسعى إليه الباحث.

وفي هذا الصدد نجد ثلاثة مذاهب فلسفية أثرت في مجريات الدراسات القانونية وهي :

أ : المذاهب الشكلية

وهي المذاهب التي تنظر إلى القانون من الناحية الشكلية التي تظهر فيه القاعدة القانونية كخطاب ملزم يسري في مواجهة الجميع ، صادر عن سلطة ذات سيادة يتكفل الحاكم بتطبيقه ولو بالقوة عند الاقتضاء

من أنصار هذه المذاهب الشكلية الفقيه الإنكليزي أوستين ، فقهاء مدرسة الشرح على المتون ، الفقيه الألماني هيجل والفقيه النمساوي كلسن

ب : المذاهب الموضوعية

وهي المناهج التي تذهب إلى الولوج في جوهر القاعدة القانونية وحقيقتها ، وترى عكس ما تذهب إليه المذاهب الشكلية ، أن القانون كظاهرة اجتماعية ينشأ بموجب مجموعة من المعطيات الاجتماعية والعقلية والمثالية التي تشكل جوهره أو مادته الأولية ويصاغ في مصادر تعطي له صفة الإلزام

من أنصار هذه المذاهب الفقيه سافيني والفقيه إيرنق والفيلسوف موتسكيو

ج : المذاهب المختلطة

وهي المذاهب التي تجمع بين المذهبين السابقين الشكلي والموضوعي وتعتبر القانون جوهرا وشكلا معا لا يقبلان الانفصام ،وتنظر إلى الإنسان بنظرة مزدوجة ككائن اجتماعي له وجود محسوس وككائن روحي يخضع لما يمليه عليه العقل من غاية ومثل عليا

من أبرز فقهاء المذاهب المختلطة الفقيه الفرنسي فرانسوا جيني الذي اشتهر بمنهج البحث العلمي الحر

وانطلاقا من هذه المذاهب الكبرى قد يتبع الباحث مناهج وصفية أو تجريبية (استقرائية) أو استنباطية (استدلالية) أو وضعية أو تاريخية أو مقارنة ... ويوظفها في دراساته القانونية بالشكل الملائم

وتجدر الإشارة إلى أننا سنتولى دراسة وتفصيل هذه المناهج في السداسي الثاني

4- فلسفة القانون والمواضيع التي تعالجها

أ- شمولية الدراسة الفلسفية لكل جوانب القاعدة القانون

تبحث الفلسفة في مجال القانون كظاهرة اجتماعية من خلال كل جوانبها سواء تعلق الأمر بماهيتها أو نشأتها أو طبيعتها أو مصدرها أو وظيفتها أو الهدف من وضعها كما تمتد إلى كيفية صياغتها وتفسيرها وتطبيقها وإلغائها...أي أنها تتمعن في دراستها بالشكل المستفيض الذي يتوغل في أعماقها كمقياس للكون وسيد العالم، وبالتالي تعد فلسفة القانون القلب النابض لتحريك حقل المعرفة القانونية والتوغل في جوهرها.

ب- أهم المواضيع التي تطرحها فلسفة القانون والتي تهمنا في دراستنا

تطرح فلسفة القانون الكثير من الأسئلة حول الظاهرة القانونية ولعل أهمها - وما يفيدنا في دراستنا الأكاديمية المقررة - معرفة مراحل حياتها والتساؤل كيف يخلق القانون وكيف يحيى وكيف يموت ، وبالتالي سنحاول الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية :

<u>أولا</u> : كيف ينشأ القانون ؟

مع بيان المذاهب الفقهية الشكلية والموضوعية والمختلطة التي تصدت للموضوع

<u>ثانيا</u> : كيف يصاغ القانون ؟

مع بيان أنواع الصياغة المختلفة الجامدة منها والمرنة وكذا طرقها المادية والمعنوية

ثالثا : كيف يفسر القانون ؟

مع بيان قواعد التفسير المتعددة واتجاهات المدارس المختلفة في هذا الشأن

3- **هي الأسئلة وغيرها من التساؤلات المرتبطة سنجيب عنها إتباعا في المحور الثالث الموالي المنصب على الإطار التطبيقي لفلسفة القانون**